

جبهة التحرير تتصدر نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر

الجزائر - أعلنت سلطة تنظيم الانتخابات في الجزائر عن تصدر جبهة التحرير الوطني نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت الأحد بفوزها بـ105 مقاعد من مجموع 407.

في المقابل، حصلت القوائم المستقلة التي راهنت عليها السلطة الجزائرية الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون 78 مقعدا في المجلس النيابي الجديد، وفق ما أعلن عنه رئيس سلطة تنظيم الانتخابات محمد شرفي.

وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية في الانتخابات 30.20 في المئة عند إغلاق مكاتب التصويت، بحسب شرفي.

والتناجح التي أعلن عليها مساء الثلاثاء أولية، في انتظار النتائج النهائية للمجلس الدستوري، في غضون 10 أيام بعد البت في الطعون كما ينص قانون الانتخابات. وكانت السلطة الجزائرية قد راهنت على تجديد المؤسسة التشريعية بصرف النظر عن نسبة المشاركة.

وكان الرئيس تبون قد أعلن السبت عقب الإدلاء بصوته أن "نسبة المشاركة لا تهم، بقدر ما يهم التمثيل الحقيقي للأعضاء الجدد للبرلمان اللذين صوتوا عليهم، والاضطلاع بالسلطة التشريعية، في إطار إرساء المؤسسات الجديدة وإحداث التغيير المنشود".

وذكر أنه من "حق المعارضين مقاطعة الانتخابات شريطة عدم التأثير أو عرقلة إرادة الراغبين في المشاركة"، وهو أول اعتراف من الرجل بالأصوات المقاطعة التي وصفها في تصريحات سابقة بـ"الأقلية" و"المئات" الذين لا يتوافقون فكريا وسياسيا في المسيرات المستمرة.

ويبدو أن السلطة بصدد تسريع خطى إرساء المؤسسات الجديدة، إذ ينتظر تنظيم انتخابات جديدة خلال أشهر قليلة، بحسب ما أعلن عنه تبون في تصريحه المقتضب "سنستكمل مسار بناء المؤسسات الجديدة بانتخابات بلدية وولائية قريبا"، وهو الموعد الذي لا يستبعد أن يكون في الخريف القادم.

ملف الهجرة يتصدر زيارة الرئيس التونسي إلى إيطاليا

الطرف الأوروبي يشترط تقديم الدعم مقابل خلق مناخ سياسي هادئ



الرئيس التونسي Kais Saied مع رئيس الوزراء الإيطالي Giuseppe Conte في روما.

البحث عن مقاربة جديدة مع الأوروبيين بشأن الهجرة

وطالب سعيد بضرورة اعتماد مقاربة شاملة في مجال الهجرة تتجاوز الحلول الإيمانية التي أثبتت محدوديتها وتعمل على معالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة من خلال محاربة الفقر والبطالة ودعم السياسات التنموية في البلدان الأصلية.

وتشير إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أنه تم ترحيل 1800 مهاجر من إيطاليا إلى تونس بين شهري أغسطس وديسمبر الماضيين.

وأظهرت إرساء بيانات وزارة الداخلية أن حوالي 13 ألف مهاجر هبطوا على سواحل إيطاليا منذ بداية 2021 وحتى العاشر من مايو الماضي، ما سجل ارتفاعا في أعداد المهاجرين المكثفة بالشؤون الداخلية لبحث مسألة الهجرة غير النظامية.

لوتشيانا لامورجيزي إلى زيارة تونس في مايو الماضي، حيث التقت بالرئيس سعيد بقصر قرطاج وتم الحديث حول ملف الهجرة غير النظامية وسبل التصدي لشبكات الاتجار بالبشر. ويعكس قلق الجانب الإيطالي من تزييف الهجرة غير النظامية اهتماما بضرورة إرساء استقرار سياسي في تونس كضمانة للتنسيق الأمني بين الدولتين وفتح ملفات التفاوض في مناخ هادئ. ودعا شارل ميشال رئيس المجلس الأوروبي الرئيس سعيد إلى الذهاب في حوار سياسي هادئ في لقاء جمعتهما على هامش الزيارة التي أداها سعيد إلى بروكسل منذ أيام.

وسبق أن التقى سعيد بكل من لامورجيزي ووزيرة الداخلية الإيطالية، ولفا يوهانسونس المفوضة الأوروبية المكلفة بالشؤون الداخلية لبحث مسألة الهجرة غير النظامية.

وأفاد النائب البرلماني حاتم المليكي في تصريح لـ"العرب"، أن "الزيارة مبرمجة منذ فترة خصوصا بعد زيارة وزيرة الداخلية الإيطالية إلى تونس، وستتناول قضية النفايات الإيطالية ومسألة إعادة نقلها إلى إيطاليا، فضلا عن مسائل الهجرة والدعم".

وتابع "مسألة الدعم مرتبطة بتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي لتونس، وهذه الملفات ستبقى في إطار التفاوض حتى سنة 2024، والرئيس سعيد سيلعب دورا كبيرا في هذه المفاوضات، ومن المؤكد أنه سيقع إعلام شركائنا بمسارات الحوار في تونس". ويعد ملف الهجرة غير النظامية من أولويات السلطات الإيطالية التي تتعرض إلى ضغوط من بقية الدول الأوروبية واستغلال الملف من قبل أحزاب اليمين المتطرف داخليا، ما دفع وزيرة الداخلية الإيطالية

يسعى الرئيس التونسي قيس سعيد لتكثيف جهوده الدبلوماسية مع أوروبا في الفترة المقبلة لحلحلة الملفات العالقة بين الطرفين وفي مقدمتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يؤدي زيارة إلى إيطاليا تمتد على يومي الأربعاء والخميس لبحث اتفاقات جديدة لتجاوز أزمة الهجرة التي توتر سلطات البلدين.

خالد هدوي

الهجرة المتنامية في أسبابها العميقة، تلك المتعلقة بالتشغيل والاستثمار. وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت أن "العلاقة بين تونس وإيطاليا شهدت تطورا في العشريتين الأخيرتين، لكن بالإضافة إلى بحث ملف الهجرة والاستثمار هناك عدم إيفاء المستثمر الإيطالي بالتزاماته تجاه العمال في تونس وتطبيقه لشروط الاستثمار، وانزعاج إيطاليا من الهجرة". وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الدراسة الهيكلية للهجرة تؤكد أن 60 في المئة من الظاهرة تتعلق بهجرة الشباب، والتعاون أصبح ضروريا ويتعلق أساسا بشراكة حقيقية لتشغيل الشباب".

وتابع "المفروض أن يتم الحصول على خط تمويل خاص لبعث مشاريع صغيرة في مختلف الاختصاصات على غرار مجال الإعلامية والخدمات، والتفاوض مع الجانب الإيطالي يجب أن يكون في هذا الإطار".

ورأى ثابت أن "المستوى الأساسي يتعلق بمسألة إيواء المهاجرين من ساحل الصحراء وتونس يمكن أن تؤدي دورها في هذا الإطار، خصوصا وأن هناك حربا دبلوماسية إيطالية - فرنسية على أفريقيا".

وقال "في تقدير الرئيس سعيد سيترحم قضية التعاون العادل والمتوازن بين تونس وإيطاليا وتحصيص مسارات العلاقات الثنائية، وهو يعلم جيدا أن الطرف الإيطالي قلق من مسألة الهجرة، في حين أن مجالات التعاون يجب أن تتطور". وترى شخصيات سياسية أن ملف الهجرة شائك ويحتاج إلى دعم أوروبي كبير، لكن الجانب الإيطالي ومن ورائه الاتحاد الأوروبي متردد في تقديم الدعم، نظرا لوضع تونس غير المستقر، فضلا عن كون أوروبا تريد ضمانات الاستقرار السياسي بين فرقاء المشهد في تونس.

تونس - يؤدي الرئيس التونسي

قيس سعيد زيارة بيومين إلى العاصمة الإيطالية روما بدعوة من نظيره الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، في خطوة يرى مراقبون أنها تتعلق أساسا ببحث ملف الهجرة غير النظامية الذي يقلق الجانب الإيطالي ومن ورائه الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مسألة الدعم كاولوية ملحة لإيجاد مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة.

وأعلنت رئاسة الجمهورية التونسية أن الرئيس سعيد سيؤدي الأربعاء والخميس زيارة رسمية إلى إيطاليا بدعوة من الرئيس الإيطالي ماتاريلا.

منذر ثابت

يجب الحصول على خط تمويل لبعث مشاريع صغيرة للشباب



حاتم المليكي

الدعم الأوروبي لتونس رهين الاستقرار السياسي



وأضافت الرئاسة في بلاغ لها "أن سعيد سيلتقي بكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء الإيطاليين وأن الزيارة ستتمثل مناسبة منجزة لمواصلة بحث سبل تطوير آليات التعاون والشراكة بين تونس وإيطاليا في عدة مجالات، ومزيد ترسيخ علاقات التشاور والتنسيق القائمة بين البلدين الصديقين وتعميق النقاش وتبادل وجهات النظر بشأن عدة ملفات إقليمية ودولية ذات الاهتمام المشترك". ودعا متابعون للشأن التونسي إلى ضرورة أن يفاوض الرئيس سعيد السلطات الإيطالية جيدا من أجل تحقيق شراكة حقيقية تعالج ظاهرة

المنقوش تواجه تحدي استعادة الجواز الدبلوماسي الليبي لهيبته

وشدّت المنقوش الثلاثاء على أن ليبيا تعيش واقعا جديدا من خلال سلطة تنفيذية موحدة تولي مسؤولياتها في تعزيز السلام وحل الخلافات بالحوار والتجهيز للانتخابات المقبلة المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل.

وأكد أن تحقيق المصالحة الوطنية وإخراج القوات الأجنبية والمرتبطة من أبرز أولويات حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحامد الدبيبة.

وأوضحت وزيرة الخارجية أنه "من المتوقع أن تبدأ الخطوط الماطية والإيطالية رحلاتها من المطارات الليبية مع نهاية يوليو أو بداية أغسطس"، معقبة أن "هناك مساعي لرفع الحظر عن الطيران الليبي وتسهيل التأشيرات لرفع المعاناة عن المواطنين من الطلبة والمرضى".

وتتم في فبراير الماضي انتخاب سلطة انتقالية جديدة في ليبيا بقيادة المجلس الرئاسي الذي يرأسه محمد المنفي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة وهي سلطة موكول لها إنهاء حالة من الانقسام سادت البلاد منذ الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي، علاوة على إيصال ليبيا إلى انتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

ورغم أن مهام الحكومة وفقا لتفاهات جنيف السويسرية تكاد تنحصر في التحضير للانتخابات المقبلة وإنهاء حالة الانقسام إلا أن حكومة الدبيبة تتجه إلى حلحلة العديد من الملفات الأخرى على غرار الوضع الاقتصادي وكذلك مسألة جواز السفر الدبلوماسي.

طرابلس - تواجه وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا نجلاء المنقوش اختيارا جديدا يمثّل في استعادة هيئة الجواز الدبلوماسي الليبي الذي وجهت الوزيرة العديد من الانتقادات لطريقة منحه من قبل السلطات.

وقالت المنقوش "أحاول إعادة هيئة الدولة الليبية بما فيها هيئة الجواز الدبلوماسي"، مضيفة "ولأسف الشديد الجواز الدبلوماسي ليس لديه أي هيئة، ويعطى لأي شخص لمجرد أنه يريد السفر للخارج".

وأضافت خلال لقائها مع طلبة المعهد الدبلوماسي في العاصمة طرابلس أنها تقبل "أي نوع من الحروب أو الحروب التي ذات الأيديولوجيات المعينة"، مؤكدة أن "استراتيجيتنا واضحة ورغبنا في التغيير كذلك".

وتابعت المنقوش "أواجه محاربة كبيرة في هذا الموضوع"، مضيفة "ولكن التغيير ليس مستحيلا وبالرغم من كل هذه الضغوط ولكنني لا أبالي". وأكدت أن "المهم هو تفعيل دور القانون وتنظيم القانون الدبلوماسي، بما فيه موضوع التمديدات في الخارج للسفراء والقناصل والقائمين بالأعمال والجوازات الدبلوماسية وإعطاء الفرص للغير". وتواجه المنقوش حملة مستمرة من قبل جماعة الإخوان المسلمين أو المقربين منهم منذ فترة على خلفية دعوتها تركيا إلى سحب مرتزقتها والقوات الأجنبية من البلاد تمهيدا لاستكمال العملية السياسية.

مناقشة قضية الصحراء المغربية حصريا في مجلس الأمن، وهي قضية معروضة على عهد الهيئة الرئيسية منذ عام 1988 بسبب فشل وساطة منظمة الوحدة الأفريقية.

وتشيد أوساط سياسية مغربية بالأوضاع في الصحراء حيث قال مسؤولون ونواب برلمانيون إن منطقة "المحيس" الحدودية في الصحراء تنعم بالاستقرار والأمن وتحتاج إلى التشجيع لإعمارها.

وأكدت الحكومة عملها على تجهيز هذه المنطقة من أجل توطین المواطنين في هذه الجماعة. وأوضحته نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أن توطین المواطنين بجماعتي "المحيس" و"توزكي" الحدوديتين، بإقليم آسا الزاك، يسير بشكل عادي، وأن الوزارة منفتحة على شراكات أكثر لتوطین المواطنين في هاتين الجماعتين.

وتبعد منطقة المحيس، حوالي 220 كيلومترا جنوب شرق مدينة كلميم، وتقع على بعد نحو 40 كيلومترا عن مخيمات تندوف، وعلى بعد كيلومترات قليلة من الحدود مع الجزائر، وسبق لسكان إقليم آسا الزاك، أن طالبوا منذ فترة، بإحداث عمالة في المحيس بالصحراء المغربية، من أجل تنشيط الواقع التنموي في المنطقة.

مواجهة أعتى القوى، كل ذلك يؤكد أن المغرب لن يتوانى ولن يرضخ لأي مس بهذه السيادة وتوفير الحماية لأمن وممتلكات مواطنيه".

وخلص عمر هلال إلى القول إنه لا يوجد سبب لإبقاء قضية الصحراء المغربية على جدول أعمال اللجنة الأمامية الخاصة بإنهاء الاستعمار ولا جدول أعمال اللجنة الرابعة، حيث أرسى ميثاق المنظمة فصلا بين أجهزتها وهو يميز بوضوح بين ولاياتها.

وحسب خبراء القانون الدولي فإن حالة إنهاء الاستعمار في الصحراء قد اكتملت بموجب مفاوضات اتفاقية مدريد منذ عام 1975 واعتمادها بقرار من الجمعية العامة.

وجددت العديد من الدول مساء الإثنين تأكيدها على مغربية الصحراء مبرزة أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل للنزاع المفتعل تتوافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويرى نوقل البوعمرى المحلل السياسي في تصريح لـ"العرب" أنه "عندما نتحدث عن الحل السياسي فنحن نتحدث أولا عن حل في إطار السادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة، وعن الحل الذي قدمه المغرب كإرضاء للتفاوض السياسي الذي سبق للإدارة الأميركية أن رحبت به ودعمته".

ويصر المغرب على أن الحل الوحيد لقضية الصحراء المغربية هو مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها في 2007 في إطار سيادته ووحده الترابية. وأكد عمر هلال أنه طبقا للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بصلاحيات الجمعية العامة تتم

المغرب: معايير الأمم المتحدة

للحق في تقرير المصير لا تنطبق على الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط - شدد المغرب على أن معايير الأمم المتحدة للحق في تقرير المصير وتصفية الاستعمار كما ينص عليه الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة لا تنطبق مطلقا على الصحراء المغربية.

وأوضح السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال أن المعايير المنصوص عليها في القرارات المؤسسة للحق في تقرير المصير بان يكون الإقليم "منفصلا جغرافيا ومتميزا إنشائيا أو ثقافيا عن البلد الذي يتولى إدارة شؤونه لا تنطبق مطلقا على الصحراء المغربية"، مضيفا أنه "لا

متطلب من هذه المتطلبات نافذا في حالة الصحراء المغربية". ولفت عمر هلال في تدخله أمام اللجنة الأممية الرابعة الخاصة بإنهاء الاستعمار مساء الاثنين إلى أن



تحرّكات مغربية مكثفة لحسم ملف الصحراء